يُعد مجلس المحاسبة مؤسسة عليا مستقلة، يرجع إليها التدقيق البعدي لأموال الدولة والجماعات المحلية والمرافق العمومية، شاملاً المرافق ذات الطابع الصناعي والتجاري والهيئات العمومية ذات النشاط المالي أو التجاري، بشرط أن تكون أموالها أو مواردها عمومية. يتولى المجلس تدقيق شروط استعمال وتسيير الأموال العمومية، والتأكد من مطابقة العمليات المالية والقانونية. أنشئ بموجب القانون رقم 80–05 (1983)، وراجع عدة مرات (1990، 1995، 2010)، مُوسِّعاً رقابته لتشمل الصفقات العمومية ومتابعة المشاريع ومكافحة الممارسات غير المشروعة، مع إصدار ملاحظات بشأنها.